

بن دغر: سنعمل على إزالة المعوقات وتحقيق التنمية المنشودة



ترجمة لتوجيهات رئيس الجمهورية في هذا الجانب، بما في ذلك وضع بدائل استراتيجية لتطوير سياسات القطاع النفطي في مختلف الجوانب من الاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع، ودراسة الانعكاسات المتوقعة جراء الإصلاحات السعرية على موازنة عام 2015م وتقديم المقترحات والمعالجات المناسبة لمراعاتها عند وضع مشروع الموازنة مع إضافة ما يتواءم مع المعالجات اللازمة لتخفيف العبء على الفئات الفقيرة في المجتمع.

وشدد بن دغر خلال ترؤسه -الخميس- الاجتماع الأول للجنة على ضرورة العمل لإزالة مختلف المعوقات والمشاكل التي تؤثر على أداء القطاع النفطي وتحول دون الوصول به إلى المستويات المنسجمة مع إمكانياته القانمة. وقال إن التعامل مع هذه الثروة بشكل اقتصادي صحيح من شأنه أن يحقق مساهمتها الفاعلة في التنمية المنشودة للوطن والمجتمع، واستعرضت اللجنة المهام المناطة بها واليات تنفيذها

أكد الدكتور أحمد عبيد بن دغر نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات على أهمية المسؤولية الوطنية الواقعة على عاتق اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد الإجراءات التنفيذية لتوجيهات رئيس الجمهورية لدراسة حاضر ومستقبل القطاع النفطي وتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني. مشيراً إلى أن مهامها ترتبط بأهم قطاع اقتصادي يسهم وبشكل مؤثر في دعم الاقتصاد الوطني والموازنة العامة للدولة.

17

الميثاق



البنك الدولي: اليمن ضمن «7» دول تعاني من سوء السياسات

لأنهم يفتقرون للأمن في دخلهم، وغالباً ما يعيشون قرب خط الفقر.

وأكد التقرير أن "لهذه البلدان السبعة الإمكانيات التي تتيح لها الانتقال إلى مسار من النمو السريع لكن استدامة النمو تعتمد اعتماداً شديداً على ما تتبعه الحكومة من سياسات اقتصادية".

وتوضح ليلي موتاعي، الخبيرة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي ومؤلفة التقرير، قائلة: "هناك مخاطر أخطاء السياسات، إذا قوم صانعو السياسات الإصلاحات المطلوبة لأنهم يتقنون في توقعات اقتصادية ترسم صورة مشرقة لاقتصاد بلدانهم". وتوضح الدراسات أنه يوجد تحيز نحو التفاؤل في توقعات النمو في المناطق النامية وبخاصة في المنطقة، لأن هذه التوقعات لا تأخذ في حسابها المعلومات الجديدة التي تتوافر في اللحظة الأخيرة، ولا التغييرات الميكانيكية التي تؤدي أحياناً إلى دفع الاقتصاد.

وشدد التقرير على اتخاذ تدابير سريعة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي توفر الرفاه المستدامة لجميع المواطنين. وتشمل إصلاحات هيكلية تستهدف الدعم وتعزز من مناخ الاستثمار وتحسن من نظام الإدارة العامة، مع إزالة أوجه الجمود في أسواق المنتجات والعمل، والعمل على دمجها في السياسات الاقتصادية. وهذه الإصلاحات ضرورية سواء أكانت التوقعات الاقتصادية القصيرة الأجل وريدية أم قاتمة. فيدونها، سيعاني القطاع الخاص كي يصبح محركاً للنمو ولتوفير فرص العمل.

وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على منحة إضافية قدرها 50 مليون دولار لمساندة جهود حكومة بلادنا لتحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية التي لا تحصل على خدمات كافية. وتأتي هذه المنحة عقب قرار الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

كتب/ المحرر الاقتصادي

الوضع الاقتصادي تفاقم بعد أحداث 2011م

التوظيف عن طريق الواسطات أوجد احباطاً لدى الشباب

وقال التقرير "ورغم أن ارتفاع البطالة معضلة يتعذر حلها في هذه البلدان، فإن المشكلة الأكبر هي العاملون في القطاع غير الرسمي".

وعن هذه الأوضاع يقول شانتا ديفاراجان، كبير الخبراء الاقتصاديين في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط بالبنك الدولي: "إن مشكلة ارتفاع البطالة مدمرة بشكل خاص في هذه البلدان، فهناك مشكلة أكبر تتمثل في العاملين في القطاع غير الرسمي.. فهؤلاء لا يتم حصرهم في إحصاءات البطالة هم في حال أسوأ

كشفت تقرير جديد للبنك الدولي أن مصر وتونس وإيران ولبنان والأردن واليمن وليبيا محصورة داخل دائرة "سوء السياسات وضعف النمو" التي تحول دون انتقال اقتصادها إلى مسار النمو المستديم، بحسب أحدث طبعة من الموجز الاقتصادي الفصلي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التقرير، الذي صدر تحت عنوان «التوقعات والتكهنات والحقائق الاقتصادية - تحديات أمام سبعة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» خلص إلى أن الوضع قد تفاقم بعد أحداث 2011م.. ورغم ما ظهر حديثاً من دلائل عن تحسن اقتصادي في مصر وتونس، فإن معدل النمو مازال ضعيفاً ولا يستطيع أن يخلق فرص العمل المطلوبة. فالعجز المالي مازال مرتفعاً والدين العام يتزايد بمعدل أسرع من ذي قبل، ما يترك مجالاً ضئيلاً للاستثمار المعزز للنمو. وقد توقف نشاط القطاع الخاص، أما الوظائف القليلة التي ظهرت في القطاع العام فقد تم شغلها عن طريق الواسطات ليبقى الشباب العاطل في حالة احباط. وانتقل كثير من العاملين إلى القطاع غير الرسمي، لتظهر بذلك فئة ضخمة ضعيفة معرضة للخدمات الخارجية.

أعلنت عن دعم الرعاية بـ30 مليوناً

أمريكا قدمت أكثر من 800 مليون دولار لليمن خلال الانتقالية



وأشار إلى أن أمريكا ستقف ومعها المجتمع الدولي إلى جانب اليمن ودعم جهوده وهو يواصل المضي في الإصلاحات الاقتصادية ومسيرة التنمية بما يترجم الرؤية التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وجعل قوة الاقتصاد اليمني أساساً ثابتاً لضمان مستقبل مزدهر وأمن".

ولفت إلى أن الولايات المتحدة "تشيد بالخضوات التي اتخذها الرئيس هادي والحكومة اليمنية في مجالات الإصلاحات بغية تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة احتياجات المواطنين اليمنيين بشكل أفضل".

وبلغ الدعم الأمريكي لليمن منذ بداية المرحلة الانتقالية في نوفمبر 2011م أكثر من 800 مليون دولار.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تخصيص 30 مليون دولار لدعم صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن.

وأوضح بيان صدرته وزارة الخارجية الأمريكية، أن ذلك التمويل "يأتي في إطار دعمها لجهود الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني لتحسين قدراتها بغية ترجمة تطلعات كل اليمنيين وتثبيت مسار البلاد صوب الاستقرار والازدهار عبر الإصلاحات الاقتصادية والتنمية".

وقال البيان إن هذه المساعدة "تؤكد التزام الولايات المتحدة بالشراكة الشاملة مع اليمن بهدف دعم الإصلاحات الملموسة بموجب مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا مواجهة التحديات الأمنية المشتركة".

في تقرير لمنظمة دولية

15 مليون يماني يحتاجون لمساعدات عاجلة



أكد برنامج الأغذية العالمي أن معدلات سوء التغذية الحاد في اليمن بلغت حد الخطر في معظم أنحاء البلاد، وأن نحو 15 مليون يماني بينهم 13% من الأطفال يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة خلال العام الحالي، محذراً من استمرار الصراعات الداخلية وإغلاق الطرق وأزمة الوقود التي ستؤدي إلى تأخير توزيع المساعدات الغذائية على المحتاجين. وبين في تقرير دوري له نشر مؤخراً أن النازحين إلى المناطق الأكثر استقراراً حصلوا على الدعم المناسب، رغم وجود عجز في مبادرات التمويل التي تواكب ارتفاع احتياجات البرنامج المالية بقيمة 62 مليون دولار، لتغطية فعالياته المقررة حتى نهاية هذا العام. وأوضح أن مسح حالة الأمن الغذائي في اليمن خلال العام الجاري قد كشف أن 41% من سكان اليمن يعانون انعدام الأمن الغذائي، ما يعني أن قرابة 10,6 مليون من بينهم 19% يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد.

اختطاف مدير محطة

«كوفل» للنفط في مأرب



اختطف مسلحون قبلين مدير محطة كوفل لضخ النفط الخام بمديرية صراح محافظة مأرب.

مصادر محلية اوضحت ان مسلحين اختطفوا مدير المحطة النفطية، الثلاثاء، من جوار معسكر اللواء 312 مدرع المرابط في صراح، وان المسلحين اقتادوا مدير المحطة الى منطقة حباب، واستخدام المختطف كورقة ضغط مقابل اطلاق سجين لدى الدولة.